

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي بالوادي



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ينظم :

الملتقى الدولي الأول حول :

**النظام المحاسبي الهالي الجديد NSCF**

**في ظل معايير المحاسبة الدولية**

تجارب ، تطبيقات وأفاق

يومي : 17 - 18 جانفي 2010  
بالقرب الجامعي الجديد الشط



وزارة التعليم العالى و البحث العلمى

المركز الجامعى بالوادى

الملتقى العلمى حول:

النظام المحاسبى المالى الجديد

فى ظل المعايير المحاسبية الدولية ( IAS-IFRS )

اسم و لقب المشارك : منصورى الزين

الوظيفة : أستاذ محاضر أ المؤهل : دكتوراه فى العلوم الاقتصادية التخصص مالىة

العنوان : جامعة سعد دحلب ، كلية العلوم الاقتصادية، طريق الصومعة

- البلدة- الجزائر

محور المداخلة: ( 3 ) أهمية و متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية

عنوان المداخلة :

متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية فى الجزائر

الكلمات المفتاحية : معايير دولية ، محاسبة دولية ، نظام مالى و محاسبى

### مقدمة:

تدل الحقائق على أن العالم يتجه وبسرعة نحو وجود سوق عالمية واحدة (Global Market Place) فمثلا قيام السوق الأوروبية المشتركة والاتفاقيات التجارية بين الدول المختلفة وإنشاء منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) كل ذلك أدى لتطوير وتحسين التجارة الدولية، وقدم أيضا فرص لترابط و تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية بفعل تزايد وتيرة انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر عبر العالم، مما مهد الطريق إلى إن تقلص العالم (Shrinking World) و جعله في شكل قرية صغيرة متداخلة المصالح و العلاقات.

و المحاسبة كانت تعرف تقليديا بأنها " لغة الأعمال والتجارة" . وفيما نرى أن العالم يتجه في خط لا عودة منه ولا رجعه عنه نحو سوق عالمية، حيث تتسارع حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود ، فان هناك حاجة ماسة تزيد يوما عن يوم إلى إيجاد الوسائل أمام قطاعات الأعمال ، والجهات التي تنظم هذه القطاعات ، وكذلك جمهور الناس لتيسر الإبلاغ عن المعلومات المالية الخاصة بالشركات وقطاعات الأعمال في لغة واضحة ومفهومة للجميع. من هنا تنشأ الحاجة إلى وضع معايير محاسبية عالمية. فالمعايير هي الوسيلة التي تجعل المحاسبة لغة موثوقة تمثل قطاعات خير تمثيل. وبدونها لن يكون بمقدور الأشخاص الذين يدرسون التقارير المالية أن يضمنوا سلامة التقارير والاطمئنان إليها، وإنها تعطي صورة واضحة عن الوضع الفعلي للمنشأة التي يتحدث عنها ، أو أن يخرجوا بتفسيرات موثوقة لتلك التقارير دون معرفة الأسس التي تم الاستناد إليها عند إعداد هذه التقارير.

و في هذا الاتجاه جاء النظام المالي والمحاسبي الجديد لإعادة صياغة المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975، والذي يندرج في إطار عمليات التحديث التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته الجزائر، كما يعتبر في الحقيقة تغيير في الثقافة المحاسبية الحالية ومحاولة التقارب مع معايير IFRS التي تشكل المرجع العالمي باعتبار أنها مطبقة من طرف أكثر من 100 دولة من بينها دول المجموعة الأوروبية وأكثر من 120 منظمة مهنية في العالم.

لذلك يثار تساؤل جوهري و أساسي حول متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من خلال النظام المحاسبي و المالي الجديد.

و هذا التساؤل الجوهري يقودنا إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

§ ما هي دواعي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و الغاية منها ؟

§ كيف تنظر الهيئات الدولية و الإقليمية المتخصصة لتطبيق هذه المعايير ؟

§ ما هو موقف مختلف الاقتصاديات من هذه المعايير و ما مدى انتشار تطبيقها في مختلف دول العالم ؟

§ ما هي متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر ، و ما هي الآثار المرتقب حصولها ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات ، و بغية بلوغ الهدف المتوخى من البحث تم توزيع الموضوع على النقاط الرئيسية التالية :

أولاً: دواعي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و الغاية منها.

ثانياً : نظرة الهيئات العالمية و الإقليمية المتخصصة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية

ثالثاً : موقف مختلف الاقتصاديات من هذه المعايير و مدى انتشار تطبيقها في مختلف دول العالم

رابعاً : متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر ، و الآثار المرتقب حصولها.

الخاتمة و تتضمن النتائج و التوصيات.

### أولاً : دواعى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و الغاية منها

من الملاحظ أن دولا عديدة اتجهت إلى توفيق معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية وذلك بدرجات مختلفة حسب الظروف البيئية لكل دولة بحيث أنه لم يتبقى سوى عدد قليل من الدول التي لم تأخذ خطوات إيجابية في اتجاه التوفيق مع المعايير الدولية. و يرجع الخبراء فكرة انتشارها إلى احتياجات عصر العولمة : عولمة الاقتصاد وخصوصا عولمة أسواق المال ، الأمر الذي انعكس بدوره على عولمة المحاسبة ، فالمحاسبة أساساً هي لغة الأعمال ولغة الاستثمارات على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. أما عن أسباب نشوء هذه المعايير الدولية فيمكن رصد محورين أساسيين استدعيا العمل على تنظيم المحاسبة دولياً<sup>1</sup>:

1 - الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه :

حيث ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة. كما ظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية ، أي الانتقال إلى لغة محاسبية تلقى قبولاً وطنياً ودولياً .

2- انفتاح البورصات وأسواق المال عالمياً :

إذ و تماشياً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال.

### ثانياً : نظرة الهيئات العالمية و الإقليمية المتخصصة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية

1-2 الاتجاهات الدولية حول عولمة المحاسبة

تتمثل العوامل المؤيدة لعولمة المحاسبة من خلال توحيد المعايير المحاسبية الدولية في<sup>2</sup> :

1. الانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسية حول العالم.

2. وجود شركات المحاسبة العالمية.

3. زيادة حركة التجارة العالمية بين الدول وظهور منظمات التجارة العالمية مثل (GATT)، وكذلك ظهور المؤسسات المالية الدولية التي تمنح التسهيلات والقروض المختلفة إلى شركات عالمية منتشرة في أرجاء العالم.

4. توفير الوقت وتخفيض تكلفة إعداد البيانات المالية.

5. الحاجة الملحة إلى حماية الموال المستثمرة في السوق المالية العاملة.

ملاحظة: أن الهدف الرئيسي للعوامل السابقة يتلخص في:

توفير الوقت والجهد والسهولة في عمليات المقارنة بين القوائم المالية المختلفة للشركات من أجل تحليل وتفسير نتائج قوائمها المالية واتخاذ القرار المناسب. بالإضافة إلى إحكام عملية القياس والإفصاح اللازمة عند إعداد القوائم المالية.

و تتمثل الاتجاهات الراضية لعولمة المحاسبة وتبريراتها في <sup>3</sup> :

تعتبر هذه المعايير من اهتمامات ونتائج الشركات العالمية والشركات الكبرى التي تقدم الخدمات المحاسبية والضريبية والاستشارية و خدمة التدقيق. بسبب هذا وجهت انتقادات لمعايير المحاسبة الدولية :  
1. ضعف وغياب معايير المحاسبة المحلية في بعض الدول النامية التي تفتقر إلى الأخذ بعين الاعتبار التطورات العالمية والمحاسبية ، بما يخدم الجهات المستفيدة من القوائم المالية خاصة المستثمرون الأجانب وغيرهم.

2. القصور المهني والتعليمي للزم لأعضاء معظم المنظمات المهنية في الدول النامية واتباعها للمنظمات المهنية في الدول المتقدمة التي تتصف بعدم قدرتها على تنظيم الأسس ووضع القواعد المهنية اللازمة.

3. خضوع معظم المنظمات والهيئات للإشراف المباشر من قبل الحكومة من خلال إصدار القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالمهنة مما يضعف من دور هذه المنظمات والهيئات من تفعيل دورها الرقابي ومتابعة التطور المهني بما يتفق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

### 2-2: موقف المنظمة العالمية للتجارة من هذه المعايير

إن المحاسبة خدمة مهنية، ومن هذا الباب فإنها تخضع تنظيمياً لمنظمة التجارة العالمية وللاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، التابعة هي أيضاً لمنظمة التجارة العالمية. وتتركز جهود منظمة التجارة العالمية بشأن المحاسبة على تحرير التجارة في الخدمات المحاسبية. إلا أن من الواضح أنه يقع على عاتق المنظمة أيضاً العمل على تحقيق التوافق في المعايير المحاسبية لسببين: الأول باعتباره وسيلة لتحقيق الغاية المرجوة من التوافق، والثاني لما لتحقيق التوافق في المعايير المحاسبية من أهمية في التجارة في الخدمات.

كما تعالج الجات كل العقبات التنظيمية التي أمام التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي في الصناعات الخدمية، ومن بينها ممارسات المحاسبة وغيرها من المهن عبر الحدود.

### 2-3 موقف الهيئات العالمية الأخرى

تقوم الهيئات العالمية المختلفة المالية منها و التجارية و السياسية بجهود و ضغوطات من أجل تبني و اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، ويرى البعض أن السبب الرئيسي وراء الضغوط الدولية لتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية (المعايير الدولية) هو نمو حركة الاستثمارات المالية عبر دولا مختلفة. فحماية هذه الاستثمارات في أي دولة، تتطلب أن تتوافر للمستثمرين قوائم مالية أعدت بمعايير ذات جودة عالية عالميا بحيث تتصف بالقابلية للمقارنة بصرف النظر عن دولة الشركة المصدرة لهذه القوائم. و تعمل معظم الهيئات العالمية في هذا الاتجاه و بخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .UNCTAD

### ثالثا : موقف مختلف الاقتصاديات من هذه المعايير و مدى انتشار تطبيقها في مختلف دول العالم

أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الفائتة عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية<sup>4</sup>.

#### 3-1 موقف الاتحاد الأوروبي من المعايير المحاسبية الدولية

ففي الاتحاد الأوروبي اعتمدت مختلف الدول المشكلة لهذا الاتحاد المعايير الدولية بموجب القرار الذي صدر عام 2002 والذي طالب الشركات الأوروبية المسجلة في البورصات والتي كان يبلغ عددها 8000 شركة تقريباً باتباع المعايير الدولية ابتداء من عام 2005 . وبهذا باتت 27 دولة تطبق الشركات فيها تلك المعايير ، هذا بالإضافة إلى دول أوروبية أخرى .

#### 3-2 موقف الولايات المتحدة من المعايير المحاسبية الدولية<sup>5</sup>

و في الولايات المتحدة الأمريكية ، و بالرغم من أن لديها أكبر بنية تحتية محاسبية ممثلة في المجالس والهيئات الوطنية والبورصات والمستثمرين ومجلس وطني للمعايير المحاسبية بدأ في الثلاثينات من القرن السابق بلجنة إجراءات المحاسبة ثم مجلس مبادئ المحاسبة حتى عام 1973م (سنة بدأ النشاط الدولي للمعايير المحاسبية) ثم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB. و صدور العديد من المعايير المحاسبية ونشراتها للمفاهيم المحاسبية وغيرها من الإصدارات ونشراتها البحث. ورغم انها كانت شريكا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة، إلا أنها لا تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية ولا حتى قبلها بصورة كاملة حتى الآن، سواء من حيث العضوية في لجنة معايير المحاسبة الدولية أو مجلس معايير المحاسبة الدولية الحالي أو مجموعة 1+4.

ومع تزايد نبرة العولمة في المعايير المحاسبية وظهور ملامح وأسس كيان دولي متماسك من المعايير المحاسبية الدولية ، ووقوع بعض الكوارث المحاسبية في أمريكا في مطلع هذا القرن، بدأت

البورصة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة المالية يقترب شيئاً فشيئاً من المعايير الدولية. وذلك عن طريق إتباع إستراتيجية مزدوجة :

- تتمثل الأولى في تغيير بعض المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية،
  - والثانية تتمثل في تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية.
- ففي عام 2002م توصل كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى تفاهم مشترك تضمن النقاط الآتية:
- العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة وقابلة للتطبيق.
  - التنسيق فيما بينها قبل أي إصدارات مستقبلية.
- وبالتالي يمكن القول :

- 1- أن المعايير الأمريكية مازالت قائمة.
- 2- أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مستمر في إصداره للمعايير.
- 3- التنسيق مع المعايير الدولية سوف يكون سابقاً على الإصدار.
- 4- مجلس معايير المحاسبة الدولية يغير بعض معاييرها تبعاً لعملية التوفيق.

### 3-3 موقف اليابان من المعايير المحاسبية الدولية

- تتسم التجربة اليابانية في تعاملها مع معايير المحاسبة الدولية فيما يلي<sup>6</sup>:
- الإبقاء على المعايير الوطنية.
  - التأكيد على ضرورة التنسيق بين المعايير الدولية واليابانية.
  - ينصب التنسيق على الخصائص الاقتصادية المتشابهة، ويفهم من ذلك أن التنسيق في المعايير لا يتناول المعايير المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية المختلفة.
  - أذ الاتجاه المستقبلي هو الإبقاء على المعايير الوطنية رغم جهود التوحيد.

### 3-4 موقف المملكة المتحدة ( بريطانيا ) من المعايير المحاسبية الدولية

- رغم أن المملكة المتحدة من الدول المؤسسة للجنة معايير المحاسبة الدولية وتستضيف بلادها مقر الهيئة الدولية. كما أن أول رئيس للمجلس الدولي هو بريطاني وعمل رئيساً للمجلس البريطاني للمحاسبة ، إلا أنها لم يكن لديها خطة محددة للتوافق مع المعايير الدولية، حيث كان المجلس البريطاني يصدر المعايير الوطنية حسب احتياجات السوق البريطاني رغم نشاطها في صياغة المعايير الدولية<sup>7</sup>.
- بدأ المجلس البريطاني في دراسة الاختلافات بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية عام 2002.



- أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني ستة معايير اعتبرت خطوة هامة وكبيرة نحو توفيق معايير المحاسبة البريطانية مع المعايير الدولية .
- لذلك فإن إستراتيجية التوفيق مع المعايير الدولية كانت تتضمن الإبقاء على المعايير البريطانية.
- و إن إدخال المعايير الدولية لبريطانيا سوف يكون من خلال معايير بريطانية صادرة عن المجلس البريطاني.

### 3-5 موقف بعض الدول العربية من المعايير المحاسبية الدولية<sup>8</sup>

تبلورت أهمية المعايير في حاجة بعض الدول العربية إلى الحصول على التمويل غير المباشر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ووجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول تتولى التشجيع على استخدام المعايير الدولية، ومن الملاحظ أن العديد من الدول العربية ليس لديها خبرة طويلة في صناعة معايير المحاسبة كما أن المتاح لديها من المعايير الوطنية لا يشكل هيكل متكامل من المعايير. إلا أن تطور ونمو أسواق المال في بعض الدول كعامل حيوي وراء الطلب على معايير المحاسبة. وكان يتمثل الانتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل مباشر إما عن طريق بورصات الأوراق المالية أو بموجب قرارات لتطبيق المعايير. فقد صدرت العديد من الأنظمة والتشريعات في مختلف الدول العربية والتي تنص على تطبيق المعايير وخاصة بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة.

### رابعا : متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر ، و الآثار المرتقب حصولها

إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تتطلب العديد من الترتيبات و الإجراءات التي تمس العديد من الجوانب ، و هذا حتى لا تعترض عملية التطبيق بعض الصعوبات و العوائق التي يمكن أن تصحب تطبيق هذه المعايير على الأطراف المعنية بالمحاسبة. و لعل من أهم المتطلبات و الترتيبات الواجب مراعاتها عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية نذر ما يلي<sup>9</sup>:

1. التأهيل العلمي والعملية.
  2. الأنظمة والقوانين الناظمة للمحاسبة .
  3. دور مجلس و جمعيات المحاسبين .
  4. دور الشركات .
  5. دور الإعلام .
- و سنركز على جانبين هامين يشكلان أساس و جوهر عملية التطبيق لهذه المعايير و هما : المحاسب و الشركة.

### 4-1 التّأهيل العلمي و العملي للمحاسب

المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك لا بد من تأهيله علمياً وعملياً ليكون قادراً على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الصحيح. و لتأهيل المحاسبين على ممارسة هذه المعايير و تطبيقها يجب :

- Ø عقد الدورات التدريبية و ورشات العمل للمحاسبين ومدقي الحسابات
- Ø تضمين معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية في امتحانات المحاسبين القانونيين
- Ø تطوير مناهج كليات الاقتصاد والتسيير والإدارة في الجامعات الرسمية والخاصة ومعاهد التكوين المهني لكي تتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية للطلاب من تخصص المحاسبة بشكل خاص .

كم أنه بات من الضروري الالتفات إلى التّأهيل والتعليم المحاسبي العالمي، فقد تم قطع شوط طويل وتحقيق قدر لا يستهان به من التقدم فيما يتعلق بمعايير المحاسبة، إلا أن هناك ناحية هامة ووثيقة الصلة بذلك تجاهلتها إلى حد كبير المنظمات الدولية المعنية إلا وهي التعليم المحاسبي وتأهيل واعتماد المحاسبين<sup>10</sup>.

### 4-2 الأنظمة والقوانين الناظمة للمحاسبة

يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى أسس قانونية تستند إليها الشركات، حيث أنها ستطبق على الشركات المساهمة بالدرجة الأولى. وتتخلص أهم الأسس القانونية الصادرة في هذا الشأن من أجل تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي و المالي الجديد فيما يلي :

- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي
- و المرسوم التنفيذي رقم 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008
- و قرار المؤرخ في 26 يوليو 2008

### 4-3 دور مجلس المحاسبة و جمعيات المحاسبين

و يكون ذلك من خلال :

- اعتماد المعايير و العمل على تطبيقها و نشرها على نطاق واسع.
- إقامة الأيام الدراسية و الندوات و المشاركة في المؤتمرات التي تهدف إلى التعميم و نشر و تيسير تطبيق هذه المعايير في الميدان.

- تقديم الشروحات و التفاصيل عبر نشرات مفصلة تعد لهذا الغرض
- القيام بالدراسات و الأبحاث المتعلقة بمدى ملائمة المعايير المحاسبية و صعوبات تطبيقها.

### 4-4 تطوير الشركات

سيتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات . وبالتالي يجب عليها تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية .

### 4-5 دور الإعلام

للإعلام دور أساسي في التبليغ و إيصال المعلومة صحيحة غير مزيفة من خلال الوسائل المتاحة لديه، حيث يتم التواصل بين جميع الأطراف المعنية مما يسهل التطبيق و الانخراط في الجهود الموجهة نحو نجاح و اتساع تطبيق هذه المعايير على نطاق واسع.

### 4-6 الآثار المرتقب حصولها بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من قبل الشركات الوطنية له من الايجابيات التي تتجلى في متطلبات الإفصاح و الشفافية و المساءلة و بالتالي إمكانية الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية، و تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق هذه المعايير ، و بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات ، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا...

### الخاتمة و تتضمن النتائج و التوصيات

من خلال ما تقدم في البحث يتضح أن توفيق معايير المحاسبة المحلية مع المعايير المحاسبية الدولية سيكون له اثر هائل على التدفقات الرأسمالية، و الاندماج في الاقتصاد العالمي ... إلا أن تحقيق هذه الأغراض و الأهداف يتطلب إيجاد بيئة ملائمة لإضفاء نوعا من الايجابية و القبول من طرف جميع الأطراف المعنية بالمحاسبة و ذلك من خلال الاهتمام بما يلي :

1- خلق إطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات و المؤتمرات المحاسبية لتعميق تطبيق المعايير ودراسة متطلبات تطبيقها، و كذا من أجل التعرف على أهم مشكلات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

3- الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية و الأجنبية في تطبيقها للمعايير و تبادل الخبرات .

4- تعميق مساهمة الجزائر و الدول العربية و النامية كافة في تطوير معايير المحاسبة الدولية بما يلائم متطلبات هذه الدول و ذلك من خلال دورها في مجلس معايير المحاسبة الدولية و الهيئات المحلية و الإقليمية و الدولية .

5- العمل على إصدار الكتب و النشريات التي ترشد المحاسب في تطبيق المعايير و العمل على إصدار موسوعة متكاملة للمعايير و متابعة تطويرها و وفقا لتطور المعايير الدولية...

## ضبط الهوامش و المراجع

- <sup>1</sup> - مقال حول المعايير المحاسبية الدولية على الموقع : [sqarra.wordpress.com/redwan](http://sqarra.wordpress.com/redwan) ، تاريخ تصفح الموقع 15-09-2009
- <sup>2</sup> - نحو عولمة مهنة المحاسبة ■ المنتدى الإداري الاقتصادي على الموقع : <http://www.shatharat.net> ، تاريخ تصفح الموقع 15-09-2009.
- <sup>3</sup> - نفس المرجع السابق ذكره.
- <sup>4</sup> - مأمون حمدان ، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا بجمعية المحاسبين القانونيين في سوريا ، 2008
- <sup>5</sup> - مأمون حمدان ، نفس المرجع أعلاه ، ص 19
- <sup>6</sup> - مأمون حمدان ، نفس المرجع أعلاه ص 21
- <sup>7</sup> - مأمون حمدان ، المرجع السابق ، ص 18
- <sup>8</sup> - نفس المرجع أعلاه ، ص 23
- <sup>9</sup> - مأمون حمدان ، المرجع السابق ، ص 20
- <sup>10</sup> - طلال أبو غزاله، نحو عولمة مهنة المحاسبة ، مداخلة في المؤتمر حول : العولمة ، وتنسيق المعايير المحاسبية والاعتراف المتبادل بالمؤهلات المحاسبية ، مؤتمر كلية الاقتصاد و التجارة ، الإمارات العربية المتحدة ، 17-18 نوفمبر 1997 ، ص 8 .
- <sup>9</sup> - المعايير المحاسبية الدولية 1999 من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، شركة المطابع للخط.
- <sup>10</sup> - محمد عصام الدين زايد ، المحاسبة الدولية ، دار المريخ للنشر . 2005
- <sup>11</sup> - Djillali abdelhamid, réflexions sur le projet du nouveau référentiel comptable algérien en rapport avec les normes ( IAS-IFRS )